مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تغير مؤشرات سوق العمل في سورية خلال الفترة 2000 – 2020 (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: د. رباب محلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10040
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 05:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Labor Market Indicators Alteration in Syria During the Period 2000-2020 (Analytical Study)

Dr. Rabab Mhalla *

(Received 9 / 7 / 2024. Accepted 15 / 8 / 2024)

□ ABSTRACT □

Labor market indicators represent the most important quantitative and qualitative tools that help in determining labor market trends and understanding the nature of its performance. In Syria, during the period 2001-2011, the labor market was greatly affected by local and regional circumstances, and suffered from the repercussions of the war on all economic and social levels, after 2011. So, it have been necessary, to treatise in labor market indicators and expertise their important denotations, which help in planning and setting the necessary economic and operational policies to improve labor market conditions and advance the reality of the labor force in the obtainable conditions.

In this context, the research presents a study and analysis of the most important labor market indicators in Syria during the period 2000-2020, as unemployment indicators, contribution to economic activity, and the composition of workers, in particular. We based on data from the Central Bureau of Statistics and labor market surveys during the studied period .

Key words: Labor Market- Labor Market Indicators - Unemployment rate - Contribution to Economic activity .

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **PhD, Economics And Planning , Tishreen University, Lattakia, Syria.**
RababMhalla@tishreen.edu.sy

تَغيُّر مؤشرات سوق العمل في سورية خلال الفترة 2000-2020 (دراسة تحليلية)

الدكتورة رباب محلا*

(تاريخ الإيداع 9 / 7 / 2024. قُبِل للنشر في 15 / 8 / 2024)

□ ملخّص □

تمثل مؤشرات سوق العمل أهم الأدوات الكمية والنوعية التي تساعد في تحديد اتجاهات سوق العمل وفَهْمِ طبيعةِ أدائِه. وفي سورية خلال الفترة 2000-2011 كان سوق العمل عرضةً لتأثير الظروف المحليةِ والاقليميةِ بشكلٍ كبيرٍ، وعانى بعد عام 2011 من تداعيات الحرب على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وهوما يجعلُ من الضرورةِ بمكانِ البحثَ في مؤشراتِ سوق العمل ومعرفة أهم دلالاتها، بما يساعد في التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية والتشغيلية اللازمة لتحسين أحوال سوق العمل والنهوض بواقع القوة العاملة في ضوء الظروف المتاحة. وفي هذا الإطار يقدّم البحث دراسةً وتحليلاً لأهم مؤشرات سوق العمل في سورية خلال الفترة 2000-2020 ولاسيما مؤشراتِ البطالة والمساهمةِ في النشاط الاقتصادي وتركيبةِ المشتغلين اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومسوح سوق العمل خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، مؤشرات سوق العمل، معدلات البطالة، المساهمة في النشاط الاقتصادي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*دكتوراه – الاقتصاد والتخطيط – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مقدمة :

تمثل دراسة وتحليل مؤشرات سوق العمل خطوةً أساسية في رصد التغيرات التي تطرأ على القوة العاملة، وتحديد العوامل المؤثرة في خلق الوظائف، وآلية التأثير المتبادل بينها. حيث توّضح التغيرات التي تطرأ على القوة العاملة اتجاهات سوق العمل وسياسيات التشغيل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاقتصاديةّ. فعلى الصعيد الاقتصادي الكلي يمثل سوق العمل حالةً استثنائية عن بقية الأسواق نظراً لارتباطه بحالة التوازن العام، وتأثره بجميع العوامل الاجتماعية والتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والعالمي. وبناءً عليه يمثل تعافي سوق العمل أهم مستلزمات التعافي في الحالة الاقتصادية العامةً ودليلاً على فعالية السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة.

مشكلة البحث:

خلال الفترة 2000–2011 خضع سوق العمل في سورية إلى تأثير مجموعة من العوامل التي يمكن إدراجها في سياقين من جانب العرض، متمثلةً بمعدلات نمو سكانية متزايدة وتغيراً في مشاركة القوة العاملة (مكّون المشاركة)، ومن جانب الطلب، متمثلةً بمعدلات نمو متقلبة وعدم استقرار فرص العمل في القطاع الخاص وتراجع فعاليّة منشآت القطاع العام. ويضاف إلى ما سبق تأثير الظروف المحلية والإقليمية. وخلال الفترة التالية لعام 2011، عانى سوق العمل من تداعيات الحرب على سورية على جميع الأصعدة، بناءً على ذلك تتمثل مشكلةِ البحثْ، في دراسة أبرز مؤشرات سوق العمل في سورية خلال الفترة 2000–2020، والإجابة على التساؤل الرئيسي ماهي دلالةُ أبرزِ مؤشراتِ سوق العمل في سورية خلال الفترة المدروسة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في ضرورة رصد وتحليل التغيرات التي تطرأ على منظومة سوق العمل وفقاً لمجموعة من المؤشرات الخاصة به، وذلك لمعرفة اتجاهاته وتحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية خلق الوظائف والتشغيل. وبناءً عليه يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أهم مؤشرات سوق العمل في سورية خلال الفترة المذكورة، ولا سيما البطالة، بغرض فهم أداء سوق العمل و تبيان مواطن الخلل والقوة بشكلٍ يساعد على تعزيز الايجابيات وتلافي السلبيات في ضوء الظروف المتاحة.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث بمايلي :

– ضعف مؤشرات سوق العمل في سورية قبل الحرب ارتبط بالحالة الاقتصادية القائمة، وتعمق خلال فترة الحرب.
– البطالة في سورية قبل الحرب نجمت عن اختلال بين جانبي العرض والطلب، وازدادت معدلاتها حدةً نتيجة الحرب.
– ارتفاع مساهمة الإناث في قوة العمل بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة الانثوية نتيجة انخفاض حجم القوة العاملة.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستمدة من المكتب المركزي للإحصاء، و مسوح سوق العمل.

الحدود الزمنية للبحث :

تمت الدراسة خلال الفترة 2000-2020

الحدود المكانية للبحث :

سوق العمل في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

1- عبد الحليم جلال، أحمد بوسواليم، مؤشرات مفتاحية لسوق العمل في الجزائر،(2020) .

قدَّم البحث دراسة لبعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر في عامي 2018 و2019 والتي حددتها منظمة العمل الدولية في هذا الإطار، وخاصةً مؤشر البطالة .حيث توصلت الدراسة إلى أنَّ المعدلات المرتفعة للبطالة في الجزائر ناتجة عن ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لاعتماده على عوائد المحروقات بشكل رئيسي، إضافةً إلى ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية، وعدم توافق مخرجات المؤسسات التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة متابعة التوجهات الجديدة في مجال العمل والتشغيل من خلال توفير مؤشرات ذات نوعية ومصداقية.

2- **أسد، أيهم،" اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها 2001-2017"،(2019).**

هدفت الدراسة اعتماداً على البيانات المنشورة من الجهات الرسمية، إلى تصنيف وتحليل اختلالات سوق العمل في سورية على المستوى القطاعي و الأجري والجندري خلال الفترة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الاختلالات في سوق العمل السورية من النواحي المدروسة هي اختلالات مزمنة، وتعمقت خلال فترة الحرب. وفي هذا الإطار قدّم الباحث توصيات ارتبطت بالعمل على إيجاد استراتيجية وطنية للتشغيل وتطوير" نموذج لبرامج العمل العام" ودعم مديريات التشغيل، ودعم مؤسسات التمويل الاجتماعي و تفعيل دورها، وتشجيع التعليم المهني والصناعي، والتوسع في المدن الصناعية، إضافةً إلى تفعيل بعض مواد تنظيم علاقات العمل الزراعي، والعمل الخاص.

3- حسن حجازي، "قوة العمل في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1970-2011 مع رؤية مستقبلية لعام 2021"، (2017) .

قدّم البحث دراسةً لقوة العمل في سورية بشكلها الإجمالي من خلال مجموعة من المؤشرات كمعدّل الإعالة، التراكيب العمرية و التوزع في القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى مقارنتها مع هرم قوة العمل في بعض البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، و قدّم الباحث أيضاً تصوراً امتد حتى عام 2021 حول الزيادة المتوقعة لأعداد السكان وقوة العمل انطلاقاً من توزعها في عام 2010، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ التركيب المهني التعليمي يعاني من الخلل مقاساً بالدول المتقدمة وأنّ التركيب الهيكلي لقوة العمل يعاني قصوراً نتيجة تركزه في قطاع الخدمات، في الوقت الذي يتطلب تركزها في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وقدَّم الباحث مقترحات لمعالجة التزايد السكاني السريع واستيعاب التدفقات السنوية إلى سوق العمل وفقاً لمتطلبات المرحلة المستقبلية، وشدد على ضرورة إيلاء التعليم المهني الأهمية الأكبر، وضرورة التأهيل والتدريب للقوة العاملة.

4- **البشير، عبد الكريم " دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، (2008).**

حاول الباحث في هذه الدراسة التمييز بين معدّل البطالة ومعدّل العمالة والاستدلال أي المعدلين أكثر مصداقية في تفسير تغيرات سوق العمل، إضافةً إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة من جهة و بين معدل البطالة ومعدل النشاط الاقتصادي من جهة ثانية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ معدل البطالة يتأثر بالعوامل التالية وهي العامل

الديموغرافي متمثلاً بمعدّل نمو السكان، والعامل الاجتماعي متمثلاً بمعدل نمو النشاط الاقتصادي، والعامل الاقتصادي متمثلاً بمعدّل العمالة. كما توّصل إلى أنه خلال الأعوام 2004–2005–2006 كانت مساهمة معدّل العمالة السبب الرئيسي في تراجع معدلات البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة توخي الحذر والحيطة عند تحليل البيانات الخاصة بسوق العمل لأنها قد تكون ذات دلالات مضللة.

الجانب النظري:

في عام 1999 أصدرت منظمة العمل الدولية، دليلاً يضمُ مؤشراتٍ معيارية رئيسية لتقييم حالة أسواق العمل بعنوان (KILM)، Key Indicators Of Labour Market ،ووفقاً لهذا الدليل تمّ تعريف مؤشرات سوق العمل، بأنها أدوات كمية أو نوعية تستخدم لرصد التغيرات إيجاباً أو سلباً في منظومة سوق العمل وبناءً على نتائجها، تستخدم في تلخيص توضيح حالة سوق العمل القائمة[1]. وفي هذا الإطار أشارت منظمة العمل الدولية إلى إمكانية استخدام مؤشرات سوق العمل كوسيلةٍ للمقارنة بين كفاءة منظومة سوق العمل محلياً(على المستوى الوطني) أو محلياً واقليمياً وعالمياً، أو المقارنة مع المنظومات السوقية والاجتماعية الأخرى كمنظومة التعليم على سبيل المثال. و يضم هذا الدليل قائمة" تحوي على 17 مؤشر لقياس أداء سوق العمل، تنطوي على الجوانب التالية:

الجدول رقم (1) : مؤشرات سوق العمل وفق دليل منظمة العمل الدولية key Indicators of Labour Market.

1– معدّل المشاركة الاقتصادية في القوة العاملة (الخام و المنقّح).	7– متوسط ساعات العمل الأسبوعية.	13– الأشخاص خارج قوة العمل
2– نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل.	8– العمالة في الاقتصاد غير المنظَّم	14– متوسط الأجر الشهري
3– الحالة العملية للسكان	9– معدّل البطالة الكلية	15– مستوى التعلّم والأمية
4– العمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي.	10– معدل بطالة الشباب	16– الفقر وتوزيع الدخل
5– التوظيف حسب المهنة.	11– البطالة طويلة الآجل	17– إنتاجية العمل
6– العمال غير المتفرغين (دوام جزئي).	12– نقص التشغيل المرتبط بالزمن	

المصدر : مكتب العمل الدولي، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل النسخة (9)، جنيف، 2016

وإضافةً إلى المؤشرات المعيارية السابقة يتمّ التركيز على المساواة بين الجنسين، وعلى العمالة الجزئية في البلدان النامية، واعتماد مؤشرات إحصائية عن العمال الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار ضمن مؤشرات العمل اللائق[2].

وفيما يأتي بعض المفاهيم النظرية المرتبطة بالمؤشرات الآنفة الذكر :

أولاً : القوة البشرية: وتقسم إلى مكوّنين رئيسين :

1– الأفراد داخل قوة العمل: وهم السكان في سن العمل إما يزاولون مهنة (مشتغلون)، أو يبحثون عن نشاط لقاء أجرٍ معين في حال كانوا متعطلين. **قوة العمل = المشتغلون + المتعطلون.**

– **المشتغلون:** وهم الفئة التي يمارس أفرادها العمل مقابل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج

– **المتعطلون:** هم الأفراد القادرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه عند مستوى الأجر السائد ولم يجدوه.

[1] **:منظمة العمل الدولية، دليل مؤشرات سوق العمل KILM، الإصدار السابع، 2013**

[2] **: تقرير منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، إصدار تشرين الثاني ،لبنان، 2011**

وفي هذا الإطار أيضاً أشارت بعض الدراسات بأنَّ "سوق العمل يهتم فقط بالقوى العاملة والتي تتكون من الأفراد المشتغلين بالإضافة إلى الأفراد المتعطلون عن العمل ويبحثون عنه ولا يجدوه[3]".

2- الأفراد خارج قوة العمل: وهم الأفراد خارج سن العمل كالتلاميذ والمتقاعدون والعاجزون عن العمل، أو الأفراد في سن العمل ولكن لا يبحثون عنه مثل الطلاب وربات البيوت.

من أهم المؤشرات المرتبطة بقوة العمل

- **معدّل البطالة:** ويمثل نسبة عدد المتعطلين من قوة العمل. ويحسب من العلاقة التالية:

$$\textbf{معدّل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين}}{\text{عدد أفراد العمل}} \times 100.$$

ثانياً: مؤشرات المساهمة في النشاط الاقتصادي :

تستخدم مؤشرات المساهمة في النشاط الاقتصادي لمعرفة عدد الأفراد اللذين يقومون بالعمل وتعتمد عليهم الحياة الاقتصادية في المجتمع، وهذه المؤشرات هي :

1- معدل النشاط الاقتصادي الخام: وهو النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصادياً في سنة معينة إلى مجموع عدد السكان في نفس السنة. ويحسب من العلاقة التالية: $\textbf{معدل النشاط الاقتصادي الخام} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$.

ويؤخذ على هذا المؤشر، أنَّ إجمالي عدد السكان، يَضم من هم في سن العمل و خارج سن العمل، لذلك يتم استخدام مؤشر آخر، هو معّدل النشاط الاقتصادي المنقّح.

2- معدل النشاط الاقتصادي المنقّح: وهو النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصادياً في سنة معينة إلى مجموع القوة البشرية (15-64) في نفس السنة. ويحسب من العلاقة التالية:

$$\textbf{معدل النشاط الاقتصادي المنقّح} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان}(\mathbf{15-64})،\text{القوة البشرية}} \times 100.$$

3- معدّل الإعالة الاقتصادية: و وهو مقلوب معدّل النشاط الاقتصادي الخام و يمثل متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم الفرد المشتغل الواحد إضافةً إلى نفسه. ويحسب من العلاقة التالية: $\textbf{معدل الإعالة الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي عدد السكان}}{\text{قوة العمل}} \times 100.$

النتائج والمناقشة:

بهدف البحث في اتجاهات سوق العمل في سورية خلال الفترة المدروسة 2000-2020، سيتّم التطرّق إلى بعض المؤشرات السابقة الواردة في الجدول السابق ومن أبرزها :

1- معدلات البطالة الكلية:

تمثّل معدلات البطالة أهم المؤشرات التي يُستَدَل من خلالها إلى اتجاهات سوق العمل ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الوظائف المطلوبة، وبالتالي تمكّن من توضيح الحالة الاقتصادية القائمة ومنه تعيين اتجاهات ومسارات

[3] : البشير، عبد الكريم، دلالات معدّل البطالة و العمالة ومصداقيتهما في تفسير حالة سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،،العدد6، ص175- 196. 2009.

السياسات الاقتصادية المطلوب تطبيقها. والجدول الآتي يوّضح تطور معدلات البطالة في سورية خلال 2000–2020.

الجدول رقم (2) : تطوّر معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 2000–2020

العام	معدّل البطالة %	العام	معدّل البطالة %	العام	معدّل البطالة %	العام	معدّل البطالة %
2000	9.5	**2008**	10.9	**2012***	34.9	**2017**	32.6
2004	12.3	**2009**	8.1	**2013**	40.6	**2018**	30.3
2005	8.1	**2010**	8.6	**2015**	48.4	**2019**	31.2
2007	8.4	**2011**	14.9	**2016**	36.1	**2020**	20.9

المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية، فصل قوة العمل، ومسوح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء، سورية، للأعوام المذكورة.

*: المصدر لعام 2012 دراسة المركز السوري لبحوث السياسات، بالتعاون مع المكتب الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة.

من الجدول (2) الوارد أعلاه، نجد أنّه خلال الفترة 2000–2020، شهد سوق العمل في سورية، معدلاتِ بطالةٍ مرتفعةٍ عموماً وإنّ تخللتها وفقاً للإحصائيات الرسمية بعض الانخفاضات في بعض الأعوام. وبما أنَّ مرت سورية خلال الفترة المدروسة في مراحل انتقاليةٍ، كان أشدها وطأةً هي الحرب على سورية مطلع العام 2011، تمّ تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين زمنيتين، وذلك بهدف توخي الدقة في المقارنة وتحليل العوامل التي تقف خلف ارتفاع أرقام البطالة.

– الفترة الأولى: 2000–2011: نجد ارتفاعاً في معدلات البطالة من 9.5% عام 2000 إلى (12.3%) عام 2004 لتعاود انخفاضها إلى حدود (8.6%)خلال الفترة 2005– 2010، تخللها ارتفاعاً في عام 2008 إلى حدود (10.9%)[4]. متأثرةً بارتفاع معدلات النمو السكاني، التي شهدتها شورية خلال فترة التسعينات نتيجةَ تحسن الأحوال المعيشية وما ترتب عليها من ارتفاع في معدلات الخصوبة، حيث بلغ معدّل النمو الوسطي للسكان خلال الفترة 1991–2000، (2.8%) نتج عنه زيادةً في عدد أفراد القوة العاملة خلال الفترة 2001–2011 بمقدار (16.4%) [5]تظاهرت ارتفاعاً في معدلات البطالة. من جانبٍ آخر تزايدت مساهمة الإناث في قوة العمل مقارنةً بالفترات السابقة نتيجة تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل لعام 2001، (19.6)% وبلغت نسبة الإناث المشتغلات 16.9% من إجمالي المشتغلين، ونسبة الإناث المتعطلات(42.86%) من إجمالي المتعطلين، خلال الفترة 2004–2010 بقيت مساهمة الإناث في قوة العمل بحدود (15%) وعلى الرغم من نسبة المساهمة المرتفعة، توالى انخفاض عدد المشتغلات لصالح المتعطلات، حيث كانت نسبة الإناث المتعطلات عام 2011، (41.8%) من إجمالي المتعطلين لتبقى معدلات البطالة الأنثوية بحدود (37.1%)[6] لنفس العام. خلال الفترة 2005–2007 اشارت أرقام المكتب المركزي للإحصاء بأنّ معدلات البطالة انخفضت إلى حدود 8% على الرغم من أنَّ جميع الظروف المحلية والاقليمية والعالمية نزعت نحو ارتفاعها، من تداعيات حرب العراق وعودة ما يقارب مليون

[4] تنويه : تمّت الإشارة إلى بعض السنوات خلال الفترة 2000–2011، تماشياً مع الاتجاه العام لمعدلات البطالة حيث اتسمت بالتزايد خلال 2000–2004، لتعاود الانخفاض خلال الفترة 2005–2010 وفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء. ولم تتوفر إحصائيات عن عام 2014.

[5] : حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام الملحق – الجدول (1).

[6] : من حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام المجموعات الإحصائية الملحق (4).

عامل سوري عقب أحداث لبنان[7]، وإغلاق العديد من الورش نتيجة إغراق السوق السورية بالبضاعة التركية، بعد فتح المعابر بين سورية وتركيا، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 وتداعياتها على أسواق العمل. من جانبٍ آخر، الصعوبات الإدارية والتمويلية والحاجة للتنظيم والدعم أضعفت قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر(تضم 10 عمال أو أقل) والتي تمثّل ما يقارب 90% [8]من عمالة القطاع الخاص، على امتصاص اليد العاملة. يضاف إلى ما سبق بأنَّ معدلات النمو الاقتصادي لم تكن قادرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة، وخلق فرص عملٍ جديدة حيث بلغ معدّل النمو الوسطي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2011 بأسعار عام 2000 الثابتة(4.38%)، ومعدّل النمو الوسطي للعمالة (0.91 %)[9] لنفس الفترة، وهو ما توافق مع حالة النمو الاقتصادي غير المقترن بإحداث الوظائف (Job Less-Growth) والذي أشار إلية تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد،(تقرير أقل البلدان نمواً عام 2013).

خلال الفترة 2011–2020 نلاحظ ارتفاعاً كبيراً جداً في معدلات البطالة وهو ما يتوافق وحالة الحرب التي عانت منها سورية وما تبعها من دمار وخراب هائلين في البنية التحتية العامة والخاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع اقتصادي كبير وانعكس ضعفاً في قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرصِ عملٍ جديدة. فوقفاً لدراسةٍ أجريت عام 2013 من قِبل المركز السوري لبحوث السياسات[10]، تسببت الحرب على سورية بخسارة ما يقارب (1.5) مليون فرصة عمل خلال الفترة 2011–2012، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة من 14.9 عام2011 إلى 34.9% عام 2012. ليتوالى الارتفاع وتصبح بحدود(48.4%)عام 2015. كما أشارت الإحصائيات الرسمية لوزارة الإدارة المحلية عن خروج 1548 منشأة خاصة مصرّح بها للعمل عن الخدمة، ووفقاً لوزارة الصناعة ثلث المنشآت الصناعية الخاصة المسجلة في عام 2010 أي ما يقارب 43505 منشأة خرج عن الخدمة في نهاية شهر آذار 2017، وفي الجانب الآخر بلغت أضرار القطاع العام لنفس الفترة ما يقارب 905 مليار ليرة سورية منها 500 مليار ليرة بشكل مباشر. وعلى الجانب الآخر لعبت هجرة العديد من رؤوس الاموال، ورجال الأعمال والحرفيين وأصحاب المهن دوراً كبيراً في خسارة العديد من النشاطات الإنتاجية التي ساهمت بدورها في ارتفاع معدلات البطالة. دون أن ننسى أثر العقوبات الاقتصادية الجائرة والتي بدأها الاتحاد الأوربي من منع الاستيراد و التصدير وتجميد الأرصدة، الأمر الذي سبب تراجعاً في الحالة الاقتصادية عامةً و والقدرة على تأمين فرص عمل بشكلٍ خاص وانعكس في ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى(31.2)% عام 2019. بدءاً من عام 2020– نلاحظ بدء الانخفاض في معدلات البطالة تزامناً مع العودة التدريجية للأنشطة والقطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، والأخذ بعين الاعتبار المناطق التي شملها مسح قوة العمل. بالمقارنة بين أرقام معدلات البطالة في الفترتين والأخذ بعين الاعتبار، الظروف والأوضاع التي اختصت بكل فترة، وبغرض تحديد نوع البطالة في سورية خلال الفترة المدروسة حيث شهد سوق العمل طوال هذه الفترة، معدلاتِ

[7] : تقرير لمنظمة العمل الدولية في لبنان عن الموقع الالكتروني
https://www.ilo.org/beirut/countries/lebanon/WCMS_561694/lang--ar /index.htm #banner

[8] : "فرص العمل ، وسبل العيش في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية، دراسة أعدت لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018

[9] : حسابات الباحثة اعتماداً على الأرقام الواردة في الملحق الجدول (5)

[10] :" الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات، في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ، 2013، ص.51.

بطالةٍ مرتفعة تمَّ اعتماد مرشح هودريك بريسكوت HP للحصول على معدّل البطالة الطبيعي والاتجاه العام، والبطالة الدورية [11] وكانت النتيجة على النحو الآتي:

الشكل رقم (1) تحديد نوع البطالة في سورية خلال الفترة المدروسة 2000-2020 باستخدام HP-Filter

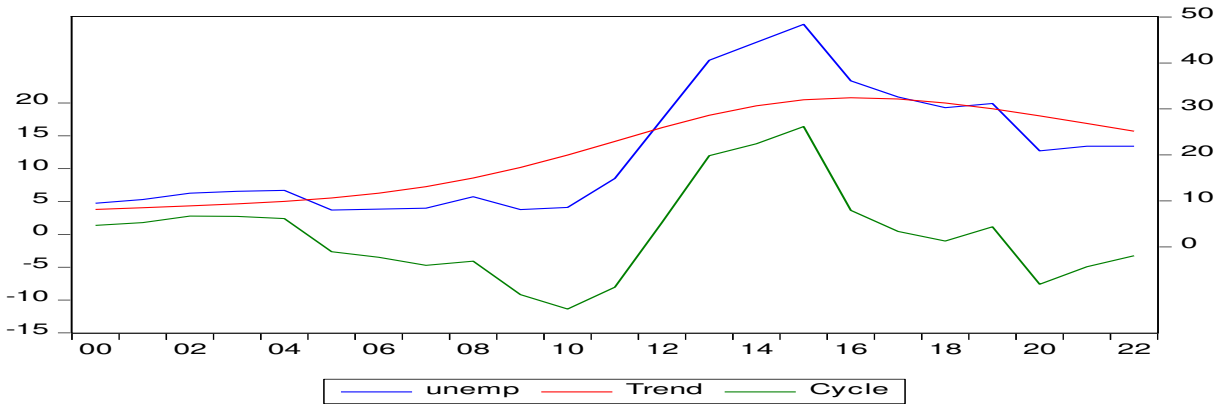

المصدر: حسابات الباحثة ،اعتماداً على أرقام المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة، باستخدام برنامج E-Views11

من الشكل رقم (1) الوارد أعلاه، نلاحظ أنَّ معدل البطالة يتذبذب بشكل قريب من خط الاتجاه العام طويل الأجل (خط الاتجاه الطبيعي)، ويظهر خط الاتجاه العام الانخفاض الذي شهدته هذه المعدلات في الفترة 2005 – 2008 ، ليعاود الارتفاع ويظهر الارتفاع الكبير في هذه المعدلات خلال الفترة 2012-2015، في عامي 2018- 2019 نلاحظ تقاطع خط الاتجاه العام مع خط الاتجاه العام، قبل الانخفاض في معدلات البطالة والذي بدأ في عام 2020، من جانبٍ آخر نجد أنَّ معدَّل البطالة الدورية هو أقل من معدّل البطالة الطبيعي. الشكل السابق يوّضح ارتباط معدلات البطالة بشكل كبير بالحالة الاقتصادية القائمة، ويُظهر بأن البطالة في سورية ناتجة عن استمرار الاختلال بين جانبي العرض والطلب، الأمر الذي يمَّكن من وصف البطالة في سورية بأنها بطالة بنيوية. الأمر الذي يتطلب الحذر في السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل المطلوب اتباعها في ظل الأوضاع القائمة، حيث يمثّل تعافي سوق العمل، أهم متطلبات المرحلة القادمة.

2- معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي:

بهدف تحليل ومقارنة التغيّر في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة تورد الباحثة الجدول الآتي:

[11] : **De Jong. Robert ; Neslihan Sakarya(2016). The Econometrics of the Hodrick-Prescott Filter The Review of Economics and Statistics. RePEc, working Paper, London vol. 98, issue 2.**

[12] الجدول رقم (3) معدلات النشاط الخام ،النشاط الاقتصادي المنقّح والإعالة الاقتصادية خلال الفترة 2000-2020

العام	2000	2001	2011	2017	*2019	*2020
السكان	16410846	16766555	21081814	21700000	25634000	26262000
قوة العمل	4926189	4963517	5780545	4353079	5396294	5726290
القوة البشرية	9202000	9441000	13349989	10273020	9758648	11490312
معدّل النشاط الاقتصادي الخام %	30.3	29.6	27.4	20.1	21.1	21.8
معدّل النشاط الاقتصادي المنقّح%	50.9	53.2	43.5	42.4	55.3	49.8
معدّل الإعالة الاقتصادية %	3.30	3.37	3.64	4.98	4.75	4.59

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام المجموعات الاحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، للأعوام المذكورة.

(*): وفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاء في منتصف العام والواردة في المجموعات الاحصائية . (الواحدة: عامل)

من الجدول رقم (3) يمكننا ملاحظة الجوانب التالية:

خلال الفترة 2000-2011 :وعلى الرغم من تنامي حجم قوة العمل من 4963517 فرد عام 2001، إلى 5780545 عام 2011، كان معدّل النمو الوسطي عن الفترة ضعيفاً، حيث بلغ (1.46%)، و كانت معدلات النمو السنوية ضعيفة جداً أدناها(0.04-)عام 2009، ولم تتجاوز 1% باستثناء عامي 2006 حيث بلغ معّدل النمو (3.3%)، و(4.4%) عام 2008 نتيجة انخفاضٍ في معدلات النمو السكاني إلى 2.8% خلال الفترة 1991-2000[13]، وهذا مرده الضغوط الاقتصادية التي شهدها المجتمع السوري، وزيادة الفقر، وهو ما ساهم في تأخر سن الزواج، وتغيّر منظومة المفاهيم المتعلقة بالإنجاب وانخفاض معدلات الخصوبة الكلية[14]،و تغيّر العادات والتقاليد، وزيادة نسبة التحّضر مقارنةً بالفترات السابقة، كما أنَّ تغير حسابات المسوح الاحصائية للسكان النشيطين اقتصاديا من 10 سنوات لغاية 1999 إلى 15 سنة بدءاً من عام 2001 لعب دوراً في خروج عدد كبير خارج قوة العمل. من جانبٍ آخر ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم، نتيجة رفع سن الإلزام المدرسي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، عقب صدور قانون الزامية التعليم لعام 2002، يضاف إليها ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي ولاسيما للإناث ساهم في ارتفاع حجم القوة البشرية ولكن من خارج قوة العمل. ولعبت هجرة اليد العاملة تحت وطأة الظروف المعيشية السيئة المتأثرة بالسياسات الاقتصادية خلال الفترة 2008-2010، وتأخر الدولة في اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة الأزمة المالية عام 2008 وضعف فعالية الإجراءات المتخذة دوراً في انخفاض معدّل نمو العرض من قوة العمل خلال الفترة 2009-2011 حيث ارتسم انخفاض معدلات النمو في القوة العاملة في انخفاض معدّل النشاط الاقتصادي الخام من 29.6% عام 2001 إلى (27.4%)عام 2011 وانخفاض معدّل النشاط الاقتصادي المنقّح من (53.2%) إلى (43.5)% عام 2011، نتيجة تأثير المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية. كما ارتفعت معدلات الإعالة الاقتصادية من(3.37)%عام 2001 أي (كل100 شخص يعيلون 338 شخص إضافةً إليهم) إلى(3.64%) عام 2011.

[12] : : تنويه: تمت الإشارة لبعض السنوات خلال الفترة 2000-2011 لتوضيح أثر الزيادة السكانية في قوة العمل حيث تمّ تعديل سن الدخول إلى سوق العمل في احصائيات المكتب المركزي للإحصاء من عام 10 سنوات إلى 15سنة ، وخلال فترة الحرب تمّت الإشارة إلى عدة سنوات متقاربة لتوضيح أثر الحرب في سورية ديموغرافياً و منه على سوق العمل.

[13] : حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام الجدول (1) من الملحق

[14] :تراجعت معدلات الخصوبة الكلية تدريجياً من 6.8 مولود للمرأة الواحدة عام 1980إلى 4 مولود عام 1994

خلال الفترة 2011–2017: نلاحظ تراجعاً في معدّل النشاط الاقتصادي الخام من (27.4%)عام 2011 إلى (20.1 %) عام 2017 وتراجعاً في معدّل النشاط الاقتصادي المنقّح من (43.5%)عام 2011 إلى (42.4%) عام 2017، نتيجة انخفاض في أعداد السكان قوة العمل والقوة البشرية على حدٍ سواء، حيث نجد من الجدول(3) السابق أنَّ عدد أفراد القوة البشرية (داخل العمل +خارج العمل) من هم في سن العمل من 13349989 عام 2011 إلى 10273020 عام 2017 وانخفضت قوة العمل من 5780545 عام 2011 إلى 4353079 عام 2017، ويعزى ذلك لتداعيات الحرب التي عانت منها سورية والتي تسببت في انخفاض معدلات الخصوبة من جهة، وخسارة الكثير من الأفراد وهجرة القسم الكبير أيضاً واللذين هم في سن العمل، وتوقف عدد كبير من المنشآت الإنتاجية العامة والخاصة عن العمل، ووفقاً لتقريرٍ صادر عن وزارة الصناعة2017[15] توقف ما يقارب 800 ألف عامل عن العمل نتيجة الخراب الذي لحق في معامل القطاع الخاص. خلال عامي 2019– 2020 نجد ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي أعداد السكان و قوة العمل والقوة البشرية ولكن حتى عام 2020 لم تصل هذه الأعداد إلى نفس المستوى في عام 2011 وهو ما عكسته معدلات النشاط الخام التي لم تتجاوز 22% ، في عام 2019 نجد أنّ معدّل النشاط الاقتصادي المنقح 55% وهذا مرده انخفاض القوة البشرية بمقدار 514372 عن عام 2017 نتيجة الظروف الواردة أعلاه .

كما ارتفعت معدلات الإعالة خلال الفترة 2011–2020 إلى ما يقارب 5 أشخاص وهو ما انعكس سلباً على معيشة الأفراد ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية القاسية من تدني فرص العمل ارتفاع تكاليف المعيشة و تراجع في قيمة العملة الوطنية وضعف القدرة الشرائية.

وبمقاربة بين معدلات البطالة المرتفعة ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي (الخام والمنقّح) المنخفضة يتضح لنا أنّه خلال الفترة المدروسة ومع مراعاة خصوصية وظروف كل فترة، بقى سوق العمل في سورية يعاني من اشكاليات بارزة تستدعي معالجتها، البحث في السياسات الاقتصادية والتشغيلية المطلوب تبَنيَّها على حدٍ سواء.

3– تركيبة المشتغلين

تمثّل تركيبة وبنية المشتغلين من المؤشرات الهامة التي تؤثر بشكل كبير في اتجاهات سوق العمل وتساعد في فهم طبيعة هذا السوق وأدائه. وفي هذا الإطار تمّت دراسة وتحليل تركيبة المشتغلين من النواحي التالية:

3–1 – تركيبة المشتغلين(العمالة) حسب النشاط الاقتصادي.

يساهم مؤشر تركيبة المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي في توضيح اتجاه القوة العاملة، ومنه اتجاهات سوق العمل نحو الأنشطة الإنتاجية وفيمايلي جدولاً يوّضح توّزع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (4) التوزع النسبي للمشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2001–2020

العام	2001	2004	2011	2017	2019	2020
النشاط الاقتصادي		النسبة المئوية %				
الزراعة	30.43	18.59	13.23	10.52	11.42	11.83
الصناعة	13.67	13.43	16.03	11.41	7.32	12.56
بناء وتشييد	11.77	19.49	15.4	8.5	8.83	10.11

[15]: **تقرير صادر عن وزارة الصناعة في سورية عام 2017 .**

تجارة وفنادق ومطاعم	14.54	12.19	17.92	17.49	18.59	18.4
نقل ومواصلات	526	6.06	6.54	5.76	7.12	6.59
مال وتأمين وعقارات	1.71	1.93	2.9	3.02	2.83	1.06
خدمات	22.62	28.31	27.98	43.3	43.89	39.45
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: حسابات الباحثة، اعتماداً على أرقام مسوح العمل 2004،وأرقام المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة (الملحق2).

من الجدول رقم(4)،خلال الفترة 2001-2011، نلاحظ انخفاض نسبة المشتغلين بشكل متتالي في قطاع الزراعة من 30.43% تقريباً عام 2001 إلى13.23% عام 2011، الانخفاض في المساهمة في قطاع الزراعة كان لصالح زيادة نسبة التشغيل في القطاعات الأخرى كالصناعة والبناء والتشييد والعمل في الفنادق والمطاعم. حيث نلاحظ ارتفاع نسب التشغيل في هذه القطاعات وإن كانت بمعدلات طفيفة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من المشتغلين طول الفترة المدروسة. النتائج السابقة يمكن ربطها بتعاقب الظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها البلاد خلال فترة الثمانينات والتسعينات الأمر الذي أثر على الإنتاج الزراعي وضعف مردوده، إضافةً إلى اتساع حجم الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ومزاواة أنشطة غير زراعية، والتحسن التدريجي لواقع القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، وزيادة الحركة العمرانية والتركيز على قطاع السياحة وما يرتبط بها من أعمال فندقية ولا سيما بعد عام 2000 ساهم في جذب المشتغلين نحو هذه القطاعات. بعد عام 2011، استمرت نسب المساهمة في القطاعات الإنتاجية المباشرة كالزراعة والصناعة والبناء بالانخفاض، بسب تداعيات الحرب التي نتج عنها خسارة الكثير من الملكيات الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج(البذور، الأسمدة، التدفئة)،وتراجع المساحات المروية نتيجة الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات وحصار الموارد المائية الذي تعرضت له سورية. ونتيجة التدمير الهائل الذي لحق بالبنية التحتية الصناعية الخاصة والعامة، تدهورت نسب المساهمة في قطاعي الصناعة والبناء بشكلٍ كبير، فعلى سبيل المثال تعرض ما يقارب 70%[16] من ورش القطاع الحرفي إلى الخراب والتدمير، كما تأثر القطاع الصناعي بتراجع الصناعات التحويلية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، حيث تراجع المحتوى الاستيرادي نتيجة الإجراءات والعقوبات القسرية التي فرضت على سورية وشملت الاستيراد والتصدير إضافةً إلى خطورة النقل والتسويق وارتفاع أسعار الوقود. بعد عام 2011، نجد أنَّ قطاع الخدمات كان الأكثر استحواذاً على أعداد المشتغلين، وهوما يستدعي إعادة تقييم اتجاهات سوق العمل، والعمل على رفع الكفاءة التشغيلية للقطاعات الإنتاجية الحقيقية ضمن الإمكانيات المتاحة.

3-2-تركيب المشتغلين حسب النوع الاجتماعي.

يُظهر تركيب المشتغلين حسب النوع الاجتماعي مدى مشاركة الإناث في قوة العمل، حيث ارتبطت مساهمة المرأة بشكلٍ عام في النشاط الاقتصادي و بالدرجة الأولى بالعادات والتقاليد التي حدت من عمل الإناث إضافةً للأسباب الاجتماعية والاقتصادية. وفيمايلي جدولان يوّضحان التوزع النسبي للمشتغلين حسب النوع الاجتماعي إضاقةً إلى نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل ومعدلات البطالة الأنثوية.

[16] : "**فرص العمل ، وسبل العيش في سورية**"، **جمعية العلوم الاقتصادية، دراسة أعدت لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018،ص31.**

الجدول رقم (5) التوزع النسبي للمشتغلين حسب النوع الاجتماعي خلال الفترة 2110-2020

العام	2001	2004	2011	2014	2017	2019	2020
النوع الاجتماعي		النسبة المئوية %					
ذكور	83.01	85.49	87.56	81.53	78.28	79.56	79.81
إناث	16.99	14.51	12.44	18.47	21.72	20.44	20.19
إجمالي المشتغلين	100	100	100	100	100	100	100

الجدول (6) نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل ومعدل البطالة الأنثوية خلال الفترة 2001-2020

العام	2001	2004	2011	2014	2017	2019	2020
مشاركة الإناث في سوق العمل	النسبة المئوية %						
معدّل البطالة الأنثوية	22.54	21.84	37.1	54.19	48.68	62.21	42.66
نسبة المتعطلات من إجمالي المتعطلين	42.86	28.93	41.8	27.19	44.41	74.07	56.74
نسبة قوة عمل الإناث من إجمالي قوة العمل	19.67	16.29	16.8	22.35	29.77	36.52	27.83

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام المجموعات الاحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، (الملحق جدول 3).

- خلال الفترة من الجدول رقم (5) نلاحظ أنّه خلال الفترة 2001-2011 النسبة العظمى للمشتغلين هي من الذكور، أما نسبة الإناث من إجمالي المشتغلين هي بشكل عام ضعيفة حيث بلغت أعلى معدّل لها 16.99%عام2001، ثمَّ أخذت بالانخفاض حتى بلغت 12.44% عام 2011 ويعزى ذلك إلى أنَّه خلال الفترة المذكورة كانت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل عام ضعيفة إضافةً إلى العادات والتقاليد التي أثرت بشكل كبير على عمل المرأة و تفضيل أغلب النساء العمل المنزلي، كما أنَّ انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل الأنثوية خلال فترة التسعينات لعب دوراً في انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نسبة قوة العمل من الإناث الحاصلات على مستوى تعليمي دون المتوسط (78.5)%عام 2001، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان انخراطها في الوظائف الرسمية، ومن جانبٍ آخر، ضعف التشغيل في القطاع العام وعدم تفضيل النساء العمل في القطاع الخاص في تلك المرحلة لعدم وجود ضمانات عمل وحماية قانونية مقارنة بالقطاع العام من ساهم في انخفاض نسبة المشتغلات من الإناث. من جانبٍ آخر و من الجدول رقم (6) نلاحظ انخفاضاً في نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل من 19.67 عام 2001 إلى(16.8%)عام 2011،، وهوما ارتبط بضعف أثر البرامج التنموية وسياسات التشغيل التي استهدفت تمكين عمل المرأة من جهة، وازدياد توجه الإناث للالتحاق بالتعليم بجميع مراحله، وبالتالي البقاء في إطار خارج قوة العمل من جهةٍ ثانية. فعلى سبيل المثال انخفضت النسبة السابقة لقوة العمل من الإناث و الحاصلات على مستوى تعليمي متوسط إلى (50.7%) عام 2011. من جانبٍ آخر، انخفاض نسبة التشغيل انعكس في ارتفاع معدلات البطالة الانثوية وارتفاع نسبة المتعطلات من إجمالي المتعطلين. في الفترة التالية لعام 2011، نلاحظ ارتفاعاً في نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل و نسبة المشتغلات مقارنةً بالفترة السابقة، ولكن لا يمكن أن نعزو ذلك إلى تحسن واقع التشغيل، وإنما انخفاض أعداد قوة العمل(جدول رقم 3) بشكلٍ إجمالي تأثراً بتغير الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الحرب على سورية (تغير التوزع الديموغرافي ،الهجرة، الالتحاق بالخدمة العسكرية)، إضافةً لانتقال أعداد من الإناث من فئة خارج قوة العمل، كربات المنازل والطالبات إلى فئة قوة العمل نتيجةَ اضطراراهن الدخول في مجالات جديدة للعمل لم تكن مطروحة سابقا لمواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية. من جانبٍ آخر، نجد

ارتفاع نسبة المساهمة في قوة العمل ترافق بارتفاع معدلات البطالة الأنثوية وهو ما يفتح المجال للتساؤل حول مدى تنامي حجم القطاع غير المنظّم خلال الفترة المذكورة .

النتائج و المناقشة:

– في الفترة ما قبل الحرب عام 2011 عانى سوق العمل من اختلالات وإشكاليات متعددة الجوانب، تأثراً بعوامل داخلية وخارجية، وتعمقت هذه الاشكاليات وزادت حدةَ نتيجة تداعيات الحرب على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

– سوق العمل في سورية هو سوق فتي وارتبطت البطالة خلال الفترة 2001–2011 بالحالة الاقتصادية القائمة وزادت هذه المعدلات حدةً بسبب تداعيات الحرب.

– مثلت معدلات نمو السكاني المتزايدة من جانب العرض، وضعف قدرة معدلات النمو على خلق فرص العمل المطلوبة لاستيعاب قوة العمل الوافدة، من جانب الطلب أهم أسباب البطالة في الفترة 2001–2011.

– في الفترة التالية لعام 2011، الخلل الديموغرافي والتخريب الذي لحق في البنى التحتية سبب انخفاضاً في معدلات المساهمة الاقتصادية في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية نتيجة الحرب.

– دخول الإناث في مجالات عمل لم تكن مطروحة سابقاً نتيجة الظرف المعيشة الصعبة أدى إلى انتقالهن من فئة خارج قوة العمل إلى قوة العمل وبالتالي زيادة مساهمة الإناث في قوة العمل .

– زيادة مساهمة الإناث في قوة العمل كان لصالح المتعطلات منهن أكثر من المشتغلات وهو ما أشارت إليه معدلات البطالة الأنثوية المرتفعة.

– بعد عام2011، انخفاض حجم قوة العمل المتأثر بالهجرة، جعل سورية في مصاف الدول الطاردة للعمالة.

الاستنتاجات والتوصيات:

تتمثل توصيات البحث في الآتي:

– العمل على استعادة البنى التحتية اللازمة للعملية الإنتاجية قدر الإمكان، بهدف النهوض بواقع الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

– وضع خطط تنموية تستهدف سوق العمل من جانب الطلب والعرض بما في ذلك المشتغلين والمتعطلين، إضافةً إلى ربط مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، بهدف موائمة المستوى التعليمي للمشتغلين مع التطورات التكنولوجية والتقنية الجارية، والاهتمام بالتعليم المهني.

– توجيه اليد العاملة والاستفادة من التوسع الأفقي فيها، نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالزراعة والصناعة والتجارة التي تتطلب عمالة كثيفة.

– تحسين سياسات التشغيل في القطاع العام، وتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص.

– تفعيل دور الإناث في العمليات الإنتاجية من خلال تفعيل دور المؤسسات التي تعنى بتنظيم عمل المرأة، حتى تصبح قوة العمل المؤنثة داعمة لقوة العمل الرسمي وليست في إطار القطاع غير المنظّم.

– العمل على الاستفادة من المداخيل والعمالة في القطاع غير المنظم، كونه يمثل رافداً هاماً للاقتصاد الرسمي .

References:

1-ALBASHIR,A,2009- The Implications Of The Unemployment Rate and Employment And Their Reliability In Explaining The State Of the Labor Market . , North African Economics Journal , No. 6, pp. 175-196 , (in Arabic-المراجع)
https://www.univ- chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf

2- AL-HAJJ,H,2003- Labor Market Indicators. Development Bridge Series , Publications of the Arab Planning Institute , Kuwait, No.16 ,23Pages.(in Arabic-المراجع)
https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/101/101_develop_bridge16.pdf

3-AL-QASH,A;AL-KHALIFAWI,R,2007, Women's Contribution to Economic Activity in Syria . Publications of the Central Bureau of Statistics, Syria, 88 Pages . http://cbssyr.sy/studies/st22.pdf . (in Arabic-المراجع).

4- Assad,A,2019, Labor market imbalances in the Syrian economy and correction policies (2001-2017).Damascus Center for research and studies. (in Arabic-المراجع). https://.dcrs.sy/

5- AL-RADAWI,T,2011, Highlights on the Eleventh Five-Year Plan. Syrian Economic Sciences Association ,Syria, 33 Pages .(in Arabic-المراجع)
https://secoss.org/wpcontent/uploads/2019/07/%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9D8%B9%D8%B4%-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF% %D9%88%D9%8A-1.pdf

6- HIJAZI,H,2017-Labor Force in the Syrian Arab Republic During the period (1970-2011) with a vision for the future of 2021 . College of Business Administration, Syrian Private University, Syria, 23pages (in Arabic-المراجع).
https://spu.edu.sy/downloads/files/1547651020_Labor.pdf

7- IBRAHIM, Ali; OGHLI,I,2000, Population Growth and the Phenomenon of the Informal Sector. Central Bureau of Statistics, Damascus, Syria, 75pages. (in Arabic-المراجع).

8- JALAL,A;BOUSOUALIM,A,2020- Key Indicators for the Labor Market in Algeria .Human Resource Management , Issue 1,Vol. 8 , pp. 43-57.(in Arabic-المراجع)
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/357/3/1/148576 .

9-JALAL,A,2017, Labor Market Trends in Algeria, Journal of the Research Unit in Human Resources Development and Management Volume 08 Issue 02.

11- SAQAR,A,2014,The Effect Of The Demographic Window On The Educated Work Force In Syria. PhD. Dissertation, Department of Population and Development, Tishreen University, Syria ,226 pages. (in Arabic-المراجع).

12- SHEIKH-HUSSEIN, S,2010, An Analytical Study of The Problem of Unemployment and The Factors Affecting It in Syria During The Period 1980-2008. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (32), Issue (1), pp. 69-89. (in Arabic-المراجع)

BULTEN AND REPORTS

1- Internal Migration Report .National Migration Survey in Syria, 2004 .

2- Analysis of the Syrian Economy. Report of the State Planning Commission in Syria2005.

3- Employment and Livelihood Support in Syria. A Study conducted for UNDP Syria by the Syrian Economic Sciences Society 2018, Syrian Economic Sciences Society, UNDP.2018

4-.National Development Program for Syria after the war "Strategic Plan ,Syria 2030" Syrian State Planning Commission 2020.

5- Least Developed Countries Report 2013, Employment-Driven Growth for Inclusive and Sustainable Development, United Nations Conference on Trade and Development https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2013_ar.pdf-

6- New ILO 7th edition of "Key Indicators of the Labour Market" International Labour Organization, Regional Office for Arab States https://www.ilo.org/publications/key-indicators-labour-market-kilm-seventh-edition

7- Report of the International Labor Organization in Lebanon https://www.ilo.org/beirut/countries/lebanon/WCMS_561694/lang- -ar /index.htm# banner

8- Syrian Labor Market Platform, https://beta.lmo.sy/indicators

الملاحق:

1- أعدد السكان و قوة العمل ومعدلات نموهما السنوية خلال الفترة 2000-2011 (الجدول 1)

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي - السكان	قوة العمل	معدل النمو السنوي - قوة العمل
1991	12815400		3505620	
1999	16013992	62.6	4704816	4.84
2000	16410847	2.48	4926189	4.71
2001	16766555	2.17	4963517	0.76
2002	17084628	1.89	4996901	0.67
2003	17415214	1.93	5034008	0.74
2004	17827827	2.37	5102068	1.35
2005	18361178	2.99	5187715	1.68
2006	19059257	3.80	5344405	3.02
2007	19878257	4.29	5411972	1.26
2008	20664037	3.95	5650334	4.40
2009	21205873	2.62	5647904	-0.04
2010	21362541	0.74	5711132	1.12
2011	21081814	-1.31	5780545	1.22

المصدر : احصائيات البنك الدولي للأعوام المذكورة.

2- أعداد المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي (الجدول 2)

العام	2001	2004	2011	2017	2019	2020
النشاط الاقتصادي	أعداد المشتغلين (الواحدة - عامل)					
الزراعة	1473864	806965	654887	388327	423827	535999
الصناعة	662064	582810	793390	420827	271692	568799
بناء وتشييد	570328	845564	762332	312867	327786	457517
تجارة وفنادق ومطاعم	704151	528986	886319	645423	689602	833039
نقل ومواصلات	254819	262855	323866	212432	264062	298176
مال وتأمين وعقارات	83022	83747	143680	111796	104922	47935
خدمات	1095776	1228359	1384764	1598189	1628849	1786587
المجموع	4844024	4339286	4949238	3689861	3710740	4528052

3- أعداد المشتغلين حسب النوع الاجتماعي (الجدول 3) .

العام	2004	2011	2014	2017	2019	2020
النوع الاجتماعي	أعداد المشتغلين (الواحدة - عامل)					
ذكور	3709784	4333734	2625169	2888262	2952185	3614047
إناث	629502	615504	594557	801600	758555	914005
المجموع	4339286	4949238	3219726	3689862	3710740	4528052

4- قوة العمل من الإناث (الجدول 4) .

العام	2001	2004	2011	2014	2017	2019	2020
مساهمة الإناث في قوة العمل	قوة العمل من الإناث (الواحدة – عامل)						
مشتغل (إناث)	804000	630000	615000	594557	778065	758555	914005
متعطل (إناث)	234000	176000	362000	703422	737863	1248490	679905
(قوة العمل من الإناث)	1038000	806000	977000	1297979	1515928	2007045	1593910
إجمالي أعداد المتعطلين	546000	608278	866000	2586637	1661469	1685554	1198238
قوة العمل الإجمالية	5276000	4948000	5815000	5806363	5092892	5496294	5726290

5- معدل النمو الوسطي للناتج المحلي الإجمالي ، والعمالة (الجدول 5)

الفترة الزمنية	معدل النمو الوسطي في الناتج المحلي %	معدل النمو الوسطي لإجمالي العمالة %
2001- 2011	4.38%	0.91%
العام	2001	2011
GDP بأسعار 2000 (م. ل)	934669	1326790
قوة العمل	4963517	5780545

مصدر أرقام الجداول(2-3-4-5) : إعداد الباحثة اعتماداً على أرقام المجموعات الإحصائية ومسوح سوق العمل للأعوام المذكورة.